مُقَـدِّمَـة

مع انبلاج أفق هذا القرن لم تكن لتختلف شهادة شاهده عن شهادة شاهد القرن الـــذي انقـــضى فالسؤال الذي قرأه شاهد القرن الماضي فكرا ناهضا لأجل التغيير، لا يزال يحدد مطلب الإجابة نفسه مكررا ذاته وإن اختلف الزمان وتبدل الناس، إذ الأزمة تمتد زمانا سحيقا، وتديم نفسها وتتمطى بصلبها

أمام مشهد الزمنية التي قضت بتداول المواقع بين غياب الأنا وحضور الآخر تلوح الحيرة عينها التي لوحت لشاهد القرن الماضي وذلك بوجوب البحث عن ركائز لنهضة تجلب زمنية الأنا إلى الحضور إلا أن حيرة شاهد هذا القرن لن تمتد لتبحث عن ركائز للنهضة، إنما تنبعث لتطالب بضرورة الكشف عن أسباب فشل النهضة العربية ولتسأل عـــن مشروعية كل نهضة وجدواها إذا لم ينبعث من رحم هذه النهضة وعي يُخلخل التاريخ وينقل الزمنية النهضوية نقلا طبيعيا؟.

يعود استشكال دعوى مقاصد الشريعة عند الشاطبـــي وتأصيل الأخلاق في الفكر العربـــي الإسلامي إلى وعي الحيرة الذي مكن لذاته بالسؤال عن جدوى الخطاب الذي يفـــرض منطق المقايسة، إنه كل خطاب يربط ربط متواصل بين الأصالة والمعاصرة، إنها مقابلـــة تجمـــل بـــين حضور الأنا في التاريخ الماضي ثم الحضور المميز للآخر في حاضر مـــشروع تأســـيس الذات أفلا تعني ثنائية الأصالة والمعاصرة تكريس لمنطق اللاتاريخية وتحـــول متواصـــل لزمان الأنا نحو زمان الآخر؟ هو التحول المتواصل الذي يشهد عليه مشروع تحديث الذات، من هنا ستؤلف دعوى مقاصد الشريعة عند الشاطبـــي وتأصيل الأخـــلاق في الفكـــر العربـــي الإسلامي أنموذجا لفعل التحرر من فكر المقايسة الذي فرضه منطق اللاتاريخية إذ خول الوعي الأصيل التحررمن هذا المنطق والحق أن العودة إلى الفكـــر الأصـــيل لم يكن سوى خلاصة لممارسة المنطق العلمي الذي يتوجه إلى تفحص العيـــنات واســـتخبارها استخبارا صحيحا ومن ثم يلتزم بمعطي بيكوني متميز وهو الذي يعني طرح الأوهام بشتى نماذجها ودرء القوالب الجاهزة وتحصيل الوعي الأصيل.

تنبثق دعوى مقاصد الشريعة عند الشاطبي وتأصيل الأخلاق في الفكر العربي الإسلامي من الطموح إلى ريادة وعي التاريخية، وهو الوعي الذي يكشف زيف الحديث عن تاريخية لا تؤسس ذاتها إلا في إطار تاريخ آخر منجز وجاهز التفسير تفرضه المركزية الغربية الضاغطة وهي شكل من اللاتاريخية تعتمد على تمكن منطقي قوي جامع بين السلطة والمعرفة، وبالنظر إلى هذا التوجه الكلي نحو الوعي الأصيل مقابل الآخر الدخيل تمتد الدعوى السالفة بجذورها نحو تلك التي رفعها الشيخ مصطفى عبد الرازق مشروعا ناهضا إذ إن الشيخ قد أدرك خطر هذه التقريرات الاستشراقية ومدى تحصيلها لقلق الذات وارتيابها في تاريخها المعرفي، ففتح باب الاجتهاد بوصفه حقلا معرفيا، لاستشكال الفكر الأصيل وتأسيس خط آخر للفكر الفلسفي العربي الإسلامي، لقد سمحت مقاصد الشريعة تأصيلا عند أبي إسحاق الشاطبي الأندلسي بالإتمام والنمذجة لمشروع الشيخ مصطفى عبد الرازق، وكذا تحقيق النقلة إلى مطلب الإجابة عن سؤال الأخلاق في الفكر العربي الإسلامي والذي قضى في أمره منطق اللاتاريخية بالنضوب والاقتضاب والانحصار في الوعي الدخيل اليوناني منه، وهنا تحضر ضرورة الاستقصاء عن الصلة الجامعة بين علم أصول الفقه وعلم الأخلاق ثم كيف أدى نسق **الموافقات** إلى المساءلة عن نظرية الصلاح باعتبارها نظرية أخلاقية، ومن ثم تأسيس خط آخر للفكر الأخلاقي العربي الإسلامي يقر بتاريخيته؟.

بالنظر إلى هذا التوجه الكلي نحو الوعي الأصيل فمن الواجب التصريح بأن دعوى الجمع بين المقاصد والأخلاق كانت منذ البدء آلية للدفاع حمل لواءها علال الفاسي إثباتا لجدارة الشريعة الإسلامية مقابل المنظومة التشريعية الغربية، ثم أنها تجلت أيضا كخلاصة لقراءة مجاوزة عند طه عبد الرحمن، واعتبار لهذا الامتداد فإن إشكالية هذا البحث لها جذورها المتواصلة بعلاقات مع الفكر العربي المعاصر ومن هنا تكتسب جدارتها في الطموح إلى قراءة مقاصد الشريعة عند الشاطبي فتحا لمنافذ فكر أخلاقي عربي معاصر وتقويما لهذا الفكر قديما وذلك بإعادة استشكاله وتأسيسه باعتبار منطق التاريخية. ولقد تميز هذا التوجه بحضور سؤال قاعدي يمدّ الدعوى المؤسسة في هذا البحث بالمشروعية، ألم ينتج المسلمون فكرا أخلاقيا أثناء تفاعلهم المجتمعي، وليعيّن أبعاد الثابت والمتحول لديهم، كما فعل اليونان؟ ألا يمكن فتح مغاليق الحقول المعرفية التي تعلقت بالسلوك والعمل عند العرب والمسلمين

للقـــراءة والتحليل ومن ثم تجاوز كل تقريرات الوعي الشمولي الذي أقر بفقدان مثل هذه الإمكانات؟

يجـــب الـــتذكير بأن المنطق المعاصر زود العقل الناهض إلى العمل بمنطق التاريخية بلحظـــة منهجـــية هامة، وهي اللحظة التي أسست أصول التعليل للصلة الجامعة بين المعرفة وأطرها المجتمعية، غير أن هذه اللحظة ستؤدي داخل منطق التاريخية وظيفة الآلة دون تكـــريس الأبعاد الأيديولوجية التي تستتبع مثل هذه اللحظة[1]، ولقد برهنت مثل هذه اللحظة على أن نظام المعرفة العربية الإسلامية لم يؤسس ذاته إلا بالنظر إلى جدلية محققة بين النص والواقع إذ الوسم المميز للوجود الحضاري الذي يؤول إليه هذا النظام يختص بموقعه في أفق هذا النص.

من هنا تكون كل صياغة مجدية لسؤال الأخلاق داخل الحضارة العربية الإسلامية خلاصة للتناول الصحيح لسؤال الصلة بين النص وهو يقدم أفق الوجوب للسلوك من جهـــة والإنـــسان الذي يحيا تجربة واقع ما ويسأل عن مشروعية مثل هذه التجربة من جهة أخرى خاصة أن الاجتهاد قد أكد التمكن المطلق للنص في إرشاد الواقع مؤسسا لأدوات هـــذا الـــتمكن جازما بضرورة تحويل الواقع اللامتناهي نحو الأحكام المتناهية للنص.

عـــند الحفر في أثريات الوجود الأخلاقي في أفق الحضارة العربية الإسلامية يظهر أن مثل هذا الوجود لم يتموقع إلا داخل إطار تاريخي مؤطر بالنص ليكون سؤالا فقهيا فيكون الحديث عما ينبغي فعله مرتبطا بالنص متخذا المشروعية منه، مثل هذا التصور يحفـــز للذهاب نحو الكشف عن الأدوات المفهومية والمنهجية التي تمكن من ربط الفعل بآفاقـــه الينغـــية وهو ما يحول الوعي مباشرة نحو الاجتهاد كحقل مكن لذلك ووفر أدوات الإحاطة بالتكليف الذي يكون مداره الأول هو السلوك ولتكون الوظيفة الأولى

---

(1) ونعـــني بها الممارسة العقلية التي حصلتها المادية الجدلية التي أخذت حظا وفيرا داخل خطاب الفكـــر العربـــــي منذ لقائه بالماركسية، ويبدو أن المنطق الذي عملت به المادية التاريخية قد حصل تناقضا صارخا، فإلى جانب الإقرار بالمنطق العلمي وكذا تحليل تاريخ المجتمع الغربـــي تعييـــنا لتفسير اجتماعي إلا أنها تنتهي إلى منطق تعميمي غير مبرر حيث ستخضع المجتمعات الإنسانية ذات التاريخ المختلف لمنطق المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الأوروبـــي والحق أن هـــذا التعميم غير المنطقي يعود إلى الأبعاد الإيديولوجية التي أقرتها المادية التاريخية لنفسها منذ البدء وهو حلول الشيوعية في ربوع العالم وتحقيق أممية الاشتراكية.

التي تميز بها أصول الفقه الآخذ بأدوات ضبط الفقه هي القدرة المعرفية والمنهجية لاستخراج وسائل جمع السلوك بالأحكام الشرعية التي أنزلت إتماما لمكارم الأخلاق ولتقدم منطقا للتبليغ ثم التكليف وهنا يكون السؤال عن التداخل بين علم أصول الفقه وعلم الأخلاق واجبا وذو فائدة قاعدية في مدار تأصيل الأخلاق في الفكر العربي الإسلامي؟.

لقد سمحت البنية المعرفية للمنهجية الأصولية من الكشف عن مقدار تداخل علمي أصول الفقه والأخلاق، فبما أن هذه المنهجية تركز عملها حول استخراج وسائل عقلية لضبط معايير الحكم على السلوك توجيها له نحو غاية بينها النص فإنها تعين تداخلا مهما بين الوظيفة التي يؤسس بها أصول الفقه أطره المفهومية وصياغته المنهجية والوظيفة التي تؤديها الأخلاق بما أنها نظر في معايير الفعل الحاكمة على ما ينبغي أن يكون فتكون مثل هذه المنهجية الأصولية معينا لاستشكال سؤال الأخلاق من داخل حقل الاجتهاد والحق أن الوظيفة التي يرتبط بها علم أصول الفقه تمكن لمشروعية الحديث عن تموقع لسؤال الأخلاق في الثقافة العربية الإسلامية من داخل علم أصول الفقه إذ هو علم لم يعين ذاته تأسيسا لمنطق التأصيل عصمة للفكر من الوقوع في الخطأ إلا بذلك القدر الذي عين فيه غرضية عملية أساسية وهي عصمة السلوك من الوقوع في الفساد وذلك بالنظر للصلة الجامعة بين العلم والعمل في النص المؤسس لمطلب التأصيل.

على الرغم من مقدار التداخل بين علم أصول الفقه وعلم الأخلاق فإن هذا المقدار يزداد وضوحا عندما تؤسس المنهجية الأصولية منطقها التعليلي في **موافقات** الشاطبي حول دلالة المقصد جاعلة من التعليل نيلا للمصلحة ومن ثم تمكن من غرضية قاعدتها وجوب تحصيل الصلاح في الممارسة الشرعية وتمكن لسؤال النظام الصالح والإنسان الصالح كما بينت جدليتها الشريعة الإسلامية في حد ذاتها هنا يتم إختبار الصلة بين المقصد والمصلحة وأثر هذه الصلة في ترشيد السلوك الإنساني والسؤال عن سيرورة هذا الترشيد ومآلاته ثم كيف ينزلق نحو بنية النسق الأخلاقي.

تبدو المنهجية الشاطبية كما أسست قواعدها الحاكمة في **الموافقات في علم الشريعة** أنسب أنموذج لدليل تماهي النسق الأصولي الفقهي والنسق الأخلاقي وتشكلهما وفق غائية تمكن لأفضلية الإنسان وعلاقته بالمثل العليا، وإجلاء لمثل هذه

الغائية سار التعليل المقصدي في **الموافقات** نحو بيان المسلك الذي يجب أن يسير فيه مثل هـــذا التعليل إنه إستقامة في نيل ممارسة الفقه وآدابه الشرعية وهنا تستجمع **الموافقات** طاقتها المنهجية لتبين عن الموضوع المركزي لعلم أصول الفقه ليكون هو العمل وتمكن له بإحاطة منهجية تسير في تناسب نحو وجوب التقنين للعمل، واعتباراً لتميز المنهجية الـــشاطبية في إدراكها لموضوع التأصيل ووسائل التأصيل تعمد هذه المقاربة التي تتبنى الدفاع عن تماهي المقاصد والأخلاق في إطار توجه تأصيل الأخلاق في الفكر العربـــي الإسلامي إلى منهج الاستقراء المعنوي الذي دافع عنه الشاطبـــي لتسأله سؤال المنهجية الأخلاقـــية ولتكشف عن ذلك المدى الذي يوفره الاستقراء بوصفه آلة العلم في مدار تأليف منطق الأخلاقية داخل مقاصد الشريعة؟.

لا ريـــب أن الموازنة التي يفترضها حقل التدليل الأصولي في **موافقات** الشاطبـــي مـــن مثل دلالة المقصد وكذا دلالة المصلحة والعلاقة التعليلية الدائرة بينهما تحت وسم الغائـــية والحكمـــة تحمل مباشرة إلى تأسيس الأخلاقية فتكون المقاصد إشارة حقيقية لممارســـة علمية تؤكد أن علم الأخلاق العربـــي الإسلامي يبدأ من التصور المقصدي وأنـــه المسار الصحيح لسؤال الفعل وهو يبحث عن معايير داخل إطار التاريخية العربية الإسلامية، وهو الأمر الذي يغري بالمضيّ في تحليل النسق المعرفي لبنية **الموافقات** خاصة الجزء الثاني منه والعقل مأخوذ بسؤال الكشف عن عناصر النظرية الأخلاقية من خلال التراتب المقصدي **للموافقات؟**

هكـــذا يقدم مفهوم المقصد اللبنة القاعدية لتثبيت العلاقات المفهومية والمضمونية بين المقاصد بما أنها هي القيم من جهة والأخلاق كطرح معرفي، إذ تحيل دلالة المقصد بقـــوة إلى تأسيس ذاتها داخل حقل الأخلاقية بما تتضمنه من وعي الغرضية وأداء فعل الوعـــي الـــذي ينطلق من تجربة عميقة تعتمد النية والعزم وهو ما يعني الإرادة لأجل العمـــل، وهو العمل الذي لا يذهب سدى بما يقصد إليه من مقاصد ذات جدوى في تنظـــيم الفعل من هنا يتخذ سؤال الأخلاق قوته داخل نسق المقاصد الشرعية ويتحول إلى أداء بنية التصورات الأخلاقية كما أسسها النسق المعرفي **لموافقات** الشاطبـــي.

كـــان تعمق دلالة المقاصد وبيان التناسب التراتبـــي بين أقسامها سبيلا واضحا لقراءة وتأويل فكر الشاطبـــي في إطار الفكر الأخلاقي العربـــي الإسلامي، خاصة أن أبا إسحاق قد مكن لمثل هذا التوجه عندما قسّم المقاصد إلى مقاصد الشارع ومقاصد

المكلف وهي الثنائية الجامعة بين نظام القيم والأنا الفاعل بهذه القيم في التفكير الأخلاقي بوجه عام، والحق أن مثل هذا التوجه يدفع إلى السؤال عن غاية الاجتهاد عند الشاطبي وإذا ما كانت مثل هذه الغاية يسيرها إلى جانب إصلاح منظومة التشريع الإسلامية إعادة التصور الصحيح للإسلام وإحياء الدين القويم الجامع بين الفقه والأخلاق تحت توجيه مكارم الأخلاق؟.

إن تجهيز دلالة المقاصد نحو تأسيس النظرية الأخلاقية المبررة بالصلاح الإنساني في إطار الاجتهاد المطلق الآخذ بكلية الوسائل المعينة على ذلك، قد طالب بالمرجعية الكلامية لخطاب المقاصد ما دام كل نظام أخلاقي لا يتمكن من المشروعية القيمية إلا في إطار الرؤية الميتافيزيقية المرجحة لمعقولية كل خطاب أخلاقي، ويبدو سؤال المرجعية الميتافيزيقية سؤالا مرهقا بالنظر إلى دلالة **الموافقات** التي تؤشر إلى النقد وإعادة التأسيس للمواقف انطلاقا من منطق لا يركن إلى موقف مميز بالانتماء الكلامي دفاعا عن الإسلام ضد البدعة وبالنظر أيضا إلى مرجعية فقهية مالكية تمتنع عن كل كلام إلا كلام تحته عمل وهو ما يؤول إلى ضرورة التخلي عن كل مهاترة كلامية تتجاوز الفعل لتسأل عن طبيعة الفعل وكذا بالنظر إلى ثقافة أندلسية عريقة في نقد الخطاب الكلامي واختراقها واستبدالها للدين الفاسد وهو دين البدعة بالدين الصحيح وهو دين السلف الصالح، لا ريب أن هذه النظرات تعين تباشير الموقف الكلامي الذي سيركن إليه الشاطبي فيما يخص مرجعية تتوازن إلى حد بعيد مع إعادة الكشف عن أتون الإسلام الصحيح الجامع في الممارسة العملية بين الأخلاق والدين وهي أتون اعتمدت التعقل والتفكر والاعتبار وهو ما يدفع إلى السؤال إذا ما كان الشاطبي قد أشار إلى مرجعية ذات توجه مميز يعين على التكليف السليم وموجها إياه نحو غرضية الصلاح في الحال والمآل؟.

تجد دعوى مقاصد الشريعة عند الشاطبي وتأصيل الأخلاق في الفكر العربي الإسلامي حضورها المشروع داخل زمنية عربية إسلامية معاصرة تتميز بمواجهة ثقافية وموازنة بين اختيارات تعود إلى زمنية غربية من حداثة وعولمة وما جرته مثل هذه الموازنة على الممارسة الإسلامية من نعوت قدحية، في هذا المقام تجد دعوى تأصيل الأخلاق مصداقيتها في الإبانة عن الجذوة الصحيحة للممارسة الإسلامية ثم تعمل على انتزاع من لدن المقاصد فلسفة للأخلاق الإسلامية وتتعمق في هذه الممارسة المميزة بالتصور المكرمي الذي يحيل إلى أرقى الفضائل.

تجـــد نظـــرية الصلاح المؤسسة على نسقية معرفية يرجحها العقل المعتبر الذي يبنى عقلانـــية قاصدة إلى مكارم الأخلاق جدواها في عصر الحداثة وعصر العولمة وهو عصر الـــزمنية المقتـــضبة المميز بفضاء مؤسس على عقلانية قاصرة تجلب العدمية وفناء المعنى ومـــوت القانون المرجح لكل أخلاقية، إذ أن الزمنية العدمية تؤسس ذاتها بوصفها زمنية عالمـــية جديـــرة بالإنسان المعاصر، كما تنظر إلى هذا الإنسان بوصفه نقطة للتحولات والمتغيرات تؤول إلى أنطولوجيا قلقة وتميز العلم بوسم العقيدة وتصد العقل عن تدبر كل عقلانية لتجعل الحق كل الحق في عقلانية قاصرة مثبتة لفناء المرجعية ومصداقية الأخلاقية ولذلك تحضر المقاصد بما أنها الحكم والمعاني المرجحة للروحانية والأخلاقية في قلب هذه الـــزمنية والمؤسسة لأفق الزمنية العالمية التي تقحم فيها الزمنية العربية والإسلامية المعاصرة إقحامـــا إنـــه الحـــضور الذي يريد تأسيس سبيل فلسفة أخلاقية داخل الفكر العربـــي المعاصـــر نظـــرا للخصوبة المنهجية والمعرفية التي تميز حقل المقاصد كما تمكن لإنسانية متميـــزة عـــن إنسانية العدمية تأسيسا لفلسفة الإنسان الأخلاقي إذ العدمية باختياراتها المقتضبة قامت بترجيح إنسانية بهيمية تمكن منها التيه في عالم فناء المعنى وموت المرجعية، وهنا تعتني دعوى مقاصد الشريعة عند الشاطبـــي، وتأصيل الأخلاق في الفكر العربـــي الإســـلامي بالإجابـــة عـــن سؤال الأخلاق وحضور المقاصد عند الشاطبـــي في عصر الحداثة والعولمة خاصة أنه عصر تميز بالفكر القدحي للمرجعية الإسلامية؟.

ربمـــا كان حديث الغاية من الدعوى موضوع التناول في هذا البحث قد وجدت لها إرهاصات فيما تم ذكره سابقا وهي إرهاصات إذا ما تم تلخيصها فهي تعتني بإبراز كـــيف حضور الممارسة الإسلامية في زمان العولمة وهو زمان الهجمة والقدح في هذه الممارسة، وفك التأويلات الخاطئة عن هذه الممارسة وقد تميز عصر العولمة بتكثير مثل هـــذه التأويلات وستحدد الدعوى المحققة في هذا البحث غرضيتها العلمية في مسألتين أساسيتين:

الأولى تتمـــثل في مسألة مركزية وهي الإحاطة الجادة بالفكر الأخلاقي العربـــي الإســـلامي وإعـــادة تأسيسه تأسيسا يستوفي التاريخية ذلك أن كل التقريرات الغربية وكذلك العربية بشأن هذا الفكر تعين خلو ساحة الفكر العربـــي الإسلامي من إجابة عـــن ســـؤال الأخلاق، وهو سؤال ترد الإجابة عنه إلى العلوم الدخيلة اليونانية منها خاصـــة، ومـــثل هـــذه الإثـــباتات لها نتائجها الخطيرة بما يخص أفق الحضارة العربية

الإسلامية لأنها عندئذ تمتاز بعدم الجدارة الحضارية، ولذلك تعمل دعوى التأصيل بمنطق مخالف يطمح إلى وضع سؤال الأخلاق في الفكر العربي الإسلامي في إطاره السليم قديما لمد الفكر العربي المعاصر بخصوبة قد تذكي لديه دراسات أخلاقية عربية معاصرة تميز زمنيته الخاصة.

الثانية إذ يُجمع كل تفسير لأسباب جمود العقل العربي الإسلامي المعاصر على أن من بين هذه الأسباب هي طبيعة عمل العقل الذي تميز بالتقليد وكذلك غلق باب الاجتهاد وعسر تناول العقل للنص تجديدا لمراميه واستفاء لغرضيته بالنسبة للزمان المعاصر وهو الذي حذى بأكثر المفسرين لأسباب الجمود للجزم بريادة السلف وعجز الخلف التام عن تنظيم مصنفات في الاجتهاد تقوم مقام **الرسالة** للشافعي أو **المستصفى** للغزالي **والموافقات** للشاطبي، وهنا تكون من بين الأغراض التي ترمي إلى تحقيقها دعوى مقاصد الشريعة عند الشاطبي وتأصيل الأخلاق في الفكر العربي الإسلامي هو التنبيه إلى علاقة الدراسات الإنسانية والأخلاقية بمسار الاجتهاد ما دام حقل التأصيل ينزع في نهاية عمله إلى تأسيس سلوكية الإنسان وهي سلوكية أساسها النص، ولا ريب أن مثل هذا التوجه الجامع بين أصول الفقه والدراسات الإنسانية والأخلاقية سيكشف في البدء عن حجم الأزمة التي وقع فيها الاجتهاد في الفكر الإسلامي المعاصر وهو عجز عن الإحاطة بالإنسان داخل الزمنية الإسلامية المعاصرة بمحاذاة الزمنية الغربية التي هي زمنية ضاغطة من جهة ثم أنه في الأخير يقوم ببناء منفذ لتجديد وتطور الإنسان من جهة أخرى.

تعمد دعوى مقاصد الشريعة عند الشاطبي وتأصيل الأخلاق في الفكر العربي الإسلامي إلى تجاوز الشرح السطحي والنقل المباشر للنصوص لتنزلق إلى العمق حيث مكنت لنفسها بقراءة وتأويل مقاصد الشريعة عند الشاطبي لتتجاوز دلالة النص السطحية وتكشف عن تراتب الدلالات وهو كشف لا يعني إعدام دلالة النص الأصلية إنما هي كشف لثراء نص الشاطبي وإبراز لخصوبته وتحويله إلى غاياته الصحيحة وهي غايات لن تنكشف للباحث إلا عندما يفك عقد التراكب النسقي الذي تخضع له إشكالات النص مدار البحث واعتبارا لتجاوز النسخ والعرض والتفسير والنقل فإن المنهجية التي تمكن من إجلاء أغراض دعوى تأصيل الأخلاق في الفكر العربي الإسلامي تميزت بالحفر وراء الدلالات وعقد العلاقات بين هذه الدلالات

حسب أوجهها المختلفة معتمدة على التحليل والمقارنة والمنهجية التاريخية وتبدو هذه المنهجية جملة من الأفعال المنطقية التي تتمازج فيما بينها خدمة للموضوع الإشكالي الأصلي في هذا البحث.

لما كان التأصيل هو الفرضية التي انتقلت بالبحث من مجرد التصور إلى إطار التحقق فإن التوجه الإشكالي لهذا التصور قد اعتمد معطى الشمولية الذي جلب ضرورة لقاء روافد فكرية متعددة المشارب واستجلب ضرورة تلاقح مادة مصدرية مسحت طاولة تاريخ الفكر الأخلاقي منذ اليونان إلى حد الفكر المعاصر.

لأن الدعوى في هذا البحث قد ركزت على الاجتهاد معينا لتركيب الإشكاليات الفرعية لهذه الدعوى فإن مصنفات أصول الفقه كانت مصدرا لازما وضروريا لإتمام الإنجاز المعرفي والمنهجي لهذا البحث، وما دام التأصيل يبحث له عن حضور داخل الفكر العربي المعاصر ودعاويه التي تناولت فكر الشاطبي بالتحليل والنقد فإن جزءا من مادة البحث أخذت مشاربها من مجموع كتابات تميزت بالحضور داخل التأسيس المفهومي لإشكاليات الفكر العربي المعاصر.

هكذا تكون الأصول المصدرية لهذا البحث قد تلاقحت وتمازجت فيما بينها من فكر أخلاقي إنساني وفكر أصولي وفكر عربي معاصر لتتجه نحو إنجاز الصورة النهائية للبحث ولما كان هذا البحث يتأسس على دراسة مقاصد الشريعة عند الشاطبي أولا فقد ارتكز من حيث التطبيق العملي على إنتاج هذا العالم فكانت **الموافقات في علم الشريعة** أساس المادة الأصولية التي عمل بها هذا البحث وأخذها مأخذ القراءة والتأويل كما يزيد مصنف **الاعتصام** في ترشيد غرضية المادة الأصولية **للموافقات** ويكشف عن أبعادها الفكرية والمجتمعية والسياسية ولعله كان **للإفادات والإنشادات** وكذا **فتاوي الإمام الشاطبي** التي جمعها من **المعيار** للونشريسي وحققها أبو الأجفان ما يميز المرجعية الشاطبية وعلاقتها بإشكاليات العصر الكلامية والفقهية والصوفية الأخلاقية لتجلي طرافة فكر الشاطبي وخصوبته وعلاقته بأطروحات الوعي العربي الإسلامي لتلك الفترة وجدواه بالنسبة للقرن الثامن الهجري الذي تميز ببداية الزوال وبنهاية الأندلس وسيادة البدعة ونضوب العقل الفقهي.

لأن هذا البحث يتأسس على إشكالية ركزت فعلها المعرفي حول تأصيل الأخلاق في الفكر العربي الإسلامي بقراءة لمقاصد الشريعة عند الشاطبي فإنه كان من

مقتضيات التأصيل لمقاربة النص الأخلاقي العربي الإسلامي ومن ورائه النص الأخلاقي اليوناني إذ مقتضى التأصيل قد تصور أن إتمام الإشكالية يكون بمقتضى الغوص في مثل هذه النصوص وربط العلاقات فيما بينها وتفكيك مرجعياتها حتى يجد التداخل بين الأخلاق والمقاصد مشروعيتهما وهنا كانت مصادر فلسفة الأخلاق معينا لهذا البحث مثل كتاب **تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق** لمسكويه **وتحصيل السعادة** للفارابي **وتدبير المتوحد** لابن باجه **ورسائل الكندي ورسائل الرازي الفلسفية** وغيرها الكثير، وإمعانا في جلاء المرجعية مكنت محاورات أفلاطون من مثل **الجمهورية وأوطيفرون وفيدون** وغيرها من ضبط تصور التأصيل في هذا البحث كما كان **علم الأخلاق إلى نيقوماخوس** دليلا من أدلة إتمام التأصيل ومسح المرجعيات وردها إلى أصولها وتأسيس منطق التاريخية الذي هو عمدة التأصيل.

وبما أن الخطابين الكلامي والأصولي الفقهي متواصلان في إدراك عميق لمرامي الاجتهاد وتحصيلها لمعقولية مميزة فقد حضرت مصنفات علم الكلام في هذا النص معينة على مقاربة المرجعية الكلامية لخطاب المقاصد وهنا سمحت المصنفات المعتزلية والأشعرية من إبانة التشاكل بين المواقف الكلامية وصلتها بالمرجعية الكلامية لمقاصد الشريعة عند الشاطبي مثل **الإبانة عن أصول الديانة** للأشعري **والملل والنحل** للشهرستاني، **والفرق بين الفرق** للبغدادي **والمغني في أبواب التوحيد والعدل** وكذا **شرح الأصول الخمسة** لعبد الجبار المعتزلي، ولأن المرجعية الكلامية للشاطبي لن تنجلي دقائقها إلا في جغرافيا أندلسية فإن حضور مصنفات هامة تبين ذلك كان ضروريا مثل **فصل في الملل والأهواء والنحل** لابن حزم **ومناهج الأدلة في عقائد الملة وفصل المقال** لابن رشد وكذلك **العواصم من القواصم** لابن العربي.

لا ريب أن المادة المصدرية السابقة لن تجد تشكلها المراد إلا عن طريق مادة علم أصول الفقه فكانت **الرسالة** للشافعي عملا أصليا يجلب الغرض التاريخي من المقاربة بين علم أصول الفقه وعلم الأخلاق ومكن لهذه المقاربة استخبار لمادة **المستصفى** للغزالي **ونهاية السول** للشوكاني **والبحر المحيط** للزركشي **والإحكام في أصول الأحكام** للآمدي **والآخر** لابن حزم وغيرهم من المصنفات الهامة في هذا البحث.

يجب التذكير بأن رسم آفاق الجمع بين المقاصد والأخلاق لم يترجح بعمق إلا بحضور مصنفات علماء التخلق كما يصطلح عليها الشاطبي وهي **إحياء علوم الدين**

للغـــزالي **والذريعة إلى مكارم الشريعة** للراغب الأصفهاني **والرسالة القشيرية** لعبد الكريم القشيري.

لن تجد المادة السابقة تأسيسها النهائي إلا بالنظر إلى الإشكاليات التي يدور حولها الفكـــر العربـــــي المعاصر إذ إشكالية البحث تطمح إلى قراءة الدرس المعاصر حول الشاطبـــي واجدة ذاتها في إطاره مقدما لها المشروعية المعاصرة ولذلك كان من مصادر الفكر العربـــي المعاصر التي سلكت سبيل التأسيس في هذا البحث، أطروحة **نقد العقل الـــرباعية** للجابري، **تاريخية الفكر العربـــي الإسلامي** لمحمد أركون وموقف الحداثة من مقاصد الشريعة عند نصر حامد أبو زيد و**تجديد المنهج في تقويم التراث** لطه عبد الرحمن وكذا **سؤال الأخلاق** كما استخدم البحث ترجمة أطروحة حسن صنفي **مناهج التفسير علـــم أسس الفهم "علم أصول الفقه"** وراح إلى الفكر السلفي ليقارب **مقاصد الشريعة الإسلامية** عند محمد الطاهر ابن عاشور **ومقاصد الشريعة ومكارمها** عند علال الفاسي. وعمـــوما عملت هذه المادة المصدرية بواسطة تمازجها وتلاقحها من إتمام تأسيس بنية البحث التي سارت إلى موضعة المقاصد والأخلاق في إطار فكر الشاطبـــي.

لقـــد سارت دعوى مقاصد الشريعة عند الشاطبـــي وتأصيل الأخلاق في الفكر العربـــي الإسلامي نحو تأسيس إشكالياتها الأساس إلى بناء خطة منهجية وزعت قضايا الـــبحث إلى ثلاثـــة أبواب وستة فصول مع معطى منهجي بديهي وهو ضرورة البدء بمقدمة والانتهاء بخاتمة، وكان التقسيم المنهجي لهذا البحث قد بنى ذاته كما يلي:

الباب الأول: مقاصد الشريعة الإسلامية عند الشاطبي القراءة والتأويل

لقـــد قـــصد نص الشاطبـــي بعث فلسفة التشريع بما يجدد للأمة تصوراتها حول الـــدين الـــصحيح فكان خطابا صرح بمفاهيم في هذا الخصوص ولكنه خطاب آل إلى قول آخر أيضا ولكشف مثل هذا القول عمل الباب الأول على استشكال كوامن نص الـــشاطبـــي بواســـطة القراءة والتأويل تكشف عناصر المؤول وتمكن من الغوص في أعماقـــه ذلك أن كل نص مزود بدلالات وملامح لغوية تحمله من الدلالة الحاضرة إلى أخرى الغائبة وهو ما مكن من قراءة مقاصد الشريعة عند الشاطبـــي وإنجاب مشاريع فكـــرية لهـــا طاقة للتفسير وإعادة التأسيس وليكون استشكال فكر الشاطبـــي خدمة لأزمـــة الفكـــر الأخلاقي العربـــي الإسلامي إحدى الوجوه التي تفتح طاقة **موافقات**

الشاطبـــي لأجل تأويل الدلالات وإعطاء معنى آخر لحضور نص الشاطبـــي، وفي هذا المقام وجد الشاطبـــي الحضور المعاصر في الفكر العربـــي متخذا بعدا معرفيا مركزيا في دروب البحث عن وسائل تجديد طاقة العقل العربـــي الإسلامي في عصر الحداثة.

الفصل الأول: مقاصد الشريعة عند الشاطبي في الفكر العربي المعاصر.

- مسألة المشروعية-

لقـــد أُدْمِـــجَ نـــص الشاطبـــي في عملية نقدية تحركت تحت وسم مشترك ميز أدبـــيات الفكـــر العربـــــي المعاصر إذ كانت غاياته في التجديد والتحديث قد أدت مباشـــرة إلى ظاهرة تثبيت عقلانية ما، وذلك بنقد العقل العربـــي أو تجديده، وإنجاز لمـــثل هذه المهمة دخل الوعي العربـــي المعاصر في عملية تجهيز لقراءة نص الشاطبـــي وهو مثقل بهموم حاضره فمكنت هذه القراءة من توليد دلالات هذا النص وحملته إلى زمنية الفكر العربـــي المعاصر ليجيب عن أسئلة هامة كيف تكون النهضة؟ ما السبيل إلى الـــتحديث؟ هـــنا برز تعليل فكر الشاطبـــي وكذا نقده وإعادة تأسيس مواضعاته فـــتحا للـــنقاش حول سبيل تجديد الاجتهاد بواسطة بدائل من عقلانية وقول الحداثة وتاريخ آخر للفكر العربـــي الإسلامي.

الفصل الثاني: المقصد الشرعي عند الشاطبي بيان للقول والفعل

-الفكر الأخلاقي العربي الإسلامي من اللاتاريخية إلى التاريخية-

تعـــد المـــشكلة الأخلاقـــية في الفكر العربـــي الإسلامي مشكلة واقعة في أزمة التـــصور اللاتاريخي وهو التصور الذي يعلل سيرورة فكر ما بواسطة إقحامه في فكر آخـــر وبالتالي تفسيره بواسطة إحداثيات ذلك الفكر وهو ما أحدث أزمة داخل هذا الفكـــر العربـــــي الإسلامي ويهدف هذا الفصل إلى قلب هذا التصور حول الفكر الأخلاقـــي العربـــي الإسلامي بإعادة استصوابه والنهل من إشكالياته الحقيقية ولأجل الـــتحول نحو مثل هذا التصور جلب هذا الفصل في إطار قلب نظام المفاهيم وكشف عـــن سبيل آخر للفكر الأخلاقي العربـــي ويبدو أن نص الشاطبـــي قد قدم دلالات شديدة الإحاطة بهذا الكشف مثل المقصد والمصلحة ومقاصد الشارع ومقاصد المكلف فأضـــمر هـــذا الفصل قاعدة سؤال قادم هل يمكن تأسيس نظرية أخلاقية من تشابك الدلالات السابقة؟

الباب الثاني: سؤال المرجعية -التعليل المقاصدي ونيل حكمة الفعل-

لقد بينت القراءة أن نص الشاطبي مجهز بنسقية لغوية ومنطقية تمكن من التأويل الأخلاقي له، لكن تحصيل أسس نظرية أخلاقية تستفيد من هذه النسقية لن يكون إلا بالإحاطة المرجعية وهي سؤال حول الماوراء الذي حرك فكرة المقاصد من أسئلة تكشف عن المرجعية الكلامية للمقاصد وسؤال حول المنهجية الذي تهيأ للإجابة عن إمكان المقاربة بين منهج الاستقراء المعنوي ومنهج الأخلاق تمتينا للأفق المنهجي للتوجه الأخلاقي لفكر الشاطبي، وكشفا للمرجعية عمل هذا الباب على استخبار ضروب الصلة بين علم الكلام ومقاصد الشريعة عند الشاطبي وسار إلى الكشف عن علائق منهجية تحمل الاستقراء المعنوي نحو تأسيس منهج في الأخلاق، للإحاطة الدقيقة بالأخلاقية التي تضمرها المقاصد.

الفصل الأول: العقل المكلف وترتيب الفعل عند الشاطبي
-عن المرجعية الكلامية لخطاب المقاصد-

لم يعتمد هذا الفصل على نص صريح يجلي بوضوح علاقات التواصل المباشرة بين مذهب كلامي وموقف أصولي فقهي إنما سار في استشكاله في البدء معتمدا على معطى التواصل الضروري بين علم الكلام وعلم أصول الفقه ثم سأل نص الشاطبي أسئلة النسق الكلامي عله يعثر على طبيعة التصور الكلامي لمقاصد الشريعة فإذا هو أمام أنموذج أندلسي مميز وهنا سار استشكال المقاصد كشفا لمرجعيتها الكلامية نحو إثارة أسئلة هامة حول طبيعة المصلحة وعلاقتها بالإرادة لتكون بعد ذلك النقلة إلى إشكالية التأويل وتحديد طبيعة العقل ويبدو أن الشاطبي قدم خلاصة واضحة عن طبيعة علم الكلام في الثقافة الأندلسية، بهذا الانصهار بين البعد الفقهي المالكي وأغراضه العقدية، فكان التوجه عند الشاطبي خادما لعقيدة السلف الصالح الجامع بين الاعتبار والتكليف تحققا بعقيدة التوحيد.

الفصل الثاني: الاستقراء المعنوي وإنبناء كليات الفعل الصالح
-نحو تأسيس علم الصلاح-

يستجمع هذا الفصل إشكاليته الأساس حول مقاربة معرفية تصبو إلى الإجابة عن هذا السؤال: ما هي الأسس المنهجية التي تميز منهج الاستقراء المعنوي والتي تخول

الكشف في ذات المنهج عن ضرورة منهجية تعتمد عليها النظرية الأخلاقية المستخلصة من مقاصد الشريعة بناء وتأسيسا لمنطق التصورات الأخلاقية؟ للإجابة على مثل هذا السؤال جُهزت الأدوات لنيل مثل هذه المقاربة، والحق أنها المقاربة التي قدمت معطى منطقي لتأسيس علم الصلاح وهو العلم الذي يكون موازيا لعلم الأخلاق داخل الزمنية العربية الإسلامية.

الباب الثالث: المقاصد والأخلاق -من القراءة والتأويل إلى تأسيس النظام المعرفي-

يستشكل هذا الباب أمر الكشف عن نظام المعرفة الذي يخول الحديث عن نظرية الصلاح ولقد قصد هذا الكشف إجلاء قواعد النظام المعرفي المؤسس لمقاصد الشريعة والذي يمكن من جمعها بالأخلاق ويوفر من ثم البرهان النظري الذي يجعل للمقاصد الحضور داخل الفكر الأخلاقي العربي الإسلامي لتمتد إلى الفكر العربي المعاصر بحيث يكون لها وظيفة نقد حال العدمية الذي حصلته العقلانية المعاصرة ذلك أن المقاصد تنتمي إلى أنموذج مميز للمعرفة يجمع بين الغرض النظري والغرض العملي وليقدم قواعد الإرشاد إلى الصلاح، ويبدو أن نظرية الصلاح لها من التمكن بحيث أنها تحصل غاية من وجودها وهي الإنسان الصالح، وذلك في زمان اقتضاب المعنى وسيادة العدمية.

الفصل الأول: العقلانية القاصدة وحصول المقاصد الصالحة -الصلاح مبدأ كل أخلاقية-

يتمحور هذا الفصل حول جملة إثباتات أساسية غايتها استخراج النظام المعرفي المؤسس لمقاصد الشريعة والتي تثبت ذاتها بجدارة على أنها نظام أخلاقي هذه الإثباتات تركزت حول تعميم مبدأ الأخلاقية على كل المقاصد وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات ومثل هذا التعميم خولته العلاقة المتماهية بين الأخلاق والدين وهي العلاقة التي تشير إلى حضور تجربة أخلاقية تحتوي على عناصر القصدية الأخلاقية وهي العبودية، ثم أن طبيعة المقاصد مكنت من استخراج طبيعة العقلانية المؤسسة لنظامها المعرفي وهو ما قدم أنموذج من المقابلة اعتمدت على بيان حدود الصلاحية لمثل هذه العقلانية وتمكنها من الإحاطة بالإشكال الأخلاقي الإنساني عامة وتقدم للفكر

الأخلاقي العربي المعاصر وظيفتين وظيفة التقويم وهو يحيا على صعيد النظام الأخلاقي المقرر في زمنية الحداثة حالة العدمية وهي حالة مرجحة لسيادة اللامعيار ونضوب المعنى وفناء المرجعية ثم وظيفة الحياة لهذا الفكر فقد يستشكل ذاته استشكالا مبدعا يحمله من حالة الإتباع إلى حالة الإبداع.

الفصل الثاني: العقلانية القاصدة وصدور الإنسانية الأخلاقية -سيرورة التكليف في إنشاء الشخصية الصالحة-

ركز هذا الفصل على المشكلة الإنسانية بما أنها عصب السؤال الفلسفي في الأخلاق إذ القراءة والتأويل قد عملا عملهما الأول في تأسيس تصور الشاطبي للإنسان وطبيعته فبدى أن التصور الإسلامي خص هذا الإنسان أولا باقتلاع جذور العدمية من أساسه الأنطولوجي بأن سمح له الامتداد بين زمانين حيث يجد لهما المشروعية وبواسطة ترابطهما تكون نفسه نفسا مطمئنة عاملة عملا له جدواه ومصداقيته على مستوى الوجود ولعل أهم ماهية للإنسان التي يعمل على أساسها الشاطبي هي ماهية الخلافة فالإنسان خليفة الله في الأرض وهذه الخلافة تعني الأمانة وتقتضي الأمانة حضور القصدية الصالحة وهي قصدية منصهرة في قصد الشارع متوحدة معه بحيث لا تأتي أفعالها باعتبار الهوى الذي هو حالة من اللامعيار والتذبذب. وفي إطار بيان الإنسان بوصفه خليفة الله في الأرض بين الشاطبي وظائفه الأخلاقية والمجتمعية والسياسية وأبرز هذه الوظائف التي يؤديها الإنسان وهي التنظيم السياسي ليكون مكلف سياسي حامل لأمانة العدل.

كانت من مصاعب هذا البحث هو تأسيسه المعرفي وبناؤه المنهجي حيث إن جدة الاشكال وكذا قراءة المادة الأصولية قراءة أخلاقية قد دفعا نحو صرف جهد عقلي كبير كما أن وقوع فكر الشاطبي في حالة متشابكة مع غيره من المرجعيات مثل صعوبة استخراج أسس فكره وكذا الكشف عن علاقاته مع هذه المرجعيات.

أخيرا أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من دفعني إلى إخراج هذا العمل من مجرد التصور إلى الواقع، ثم أفرد شكري وعرفاني الخالصين إلى أستاذي عبد الرحمن التليلي الذي قام على إتمام هذا البحث بالإحاطة الأخلاقية والعلمية عاملا على توفير السند لي

ولعملي حتى كان هذا البحث في صورته النهائية كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى مكتبة جامعـــة الأمـــير عبد القادر للعلوم الإسلامية لما وفرته لي من إمكانات ضخمة للعمل وإتمامه.